سليمان يحذر.. وبري يدعو إلى التصرف بمسؤولية

«الجماعة الإسلامية» تتبنى إطلاق الصواريخ على إسرائيل: حزب الله ليس المقاومة الوحيدة في لبنان

بيروت ـ عمر حبنجر

الخرق الصاروخي للقرار 1701 الذي يرعى وقف العمليات العسكرية مع إسرائيل انطلاقا من جنوب لبنان، تكرر ليل السبت الأحد، ويبدو ان ثمة من يصر على إعادة فتح الجبهة الجنوبية لتخفيف الضغط الإسرائيلي العدواني عن غزة، في وقت يسود الصمت كل الجبهات الأخرى الشقيقة والصديقة الا من بعض الاستنكارات الروتينية.

وقد سجل اطلاق ثلاث قذائف صاروخية من سهل «القليلة» جنوبي صور القريبة من مخيم الرشيدية الفلسطيني. ردت عليها اسرائيل بإطلاق 15 قذيفة من عيار 155 ملليمترا استهدف منطقة «الضيعة» بين بلدتي طير حرفا وشمع في قضاء صور.

حركة حماس نفت اي علاقة لكتائب القسام بإطلاق هذه الصواريخ، داحضة صحة بيان نسب الى «القسام» بتبني اطلاق صواريخ «القليلة». وقالت حماس انها تحترم السيادة اللبنانية، ولا تقوم بمثل هذا العمل.

وكانت عناصر تابعة للجماعة الإسلامية في لبنان اطلقت صاروخين من الجنوب الشرقي (منطقة حاصبيا) باتجاه بلدة «المطلة» المحتلة وقد اعتقل كل من سمير ابوقيس صاحب السيارة التي نقلت الصواريخ، وحسين ابوعطوي الذي اصيب بجروح وحروق، والذي نقل امس من مستشفى البيرة في البقاع الى المستشفى العسكري في بيروت.

وقال د. عزام الايوبي مسؤول الجماعة الاسلامية في لبنان ان حسين ابوعطوي شيخ معمم وهو يحمل شهادة الدكتوراه في الشريعة وقال ان هدف العملية هو اظهار ان هناك مقاومة لبنانية اخرى، غير تلك التي حصرها بنفسه حزب الله.

وتعتبر الجماعة الاسلامية في لبنان نفسها معنية بما تتعرض له حماس في غزة بحكم الانتماء الواحد الى فكر «الاخوان المسلمين».

الرئيس ميشال سليمان حذر امس من خطر استعمال ارض الجنوب كمنصة لإطلاق الصواريخ ما يؤدي الى خرق القرار الدولي 1701 وتسديد خدمة لإسرائيل من خلال التدخل العشوائي الذي يضر بلبنان ولا يفيد القضية الفلسطينية بشيء مؤكدا ان لبنان كان المثال الابرز في التصدي والمقاومة.

سليمان شدد أمس على ضرورة الخروج من دوامة التعطيل الرئاسي.

وأكد سليمان خلال استقباله وفدا من «حركة الاستقلال» برئاسة ميشال معوض، على ضرورة تعاضد قوى الاعتدال مع بعضها البعض حفاظا على ميثاقية لبنان وعلينا ان نعي حجم الأخطار المحيطة بنا.

رئيس مجلس النواب نبيه بري، قال ان المقاومة هي السلاح الوحيد للرد على العدوانية الإسرائيلية، مشيرا الى ان المقاومة الفلسطينية تكرر أمثولة المقاومة اللبنانية في يوليو 2006 بالتصدي للعدوان الصهيوني.

وبمناسبة ذكرى حرب يوليو دعا بري الى الانتباه والتصرف بمسؤولية تجاه ما يهدد الأوطان من تحديات وأخطار نابعة من مؤامرات التقسيم.

وزير العمل سجعان قزي رأى ان ما يحصل في غزة جزء من الصراع في المنطقة وليس من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ملاحظا ان الحدود باتت مفتوحة من إيران حتى اليمن واستشهد بقول للأمير خالد بن سلطان: الأحداث الإقليمية تتلاحق، الدولة الواحدة باتت عدة ميليشيات، والمسلمون لا يقتلون غير المسلمين.

وقال ان حماس تحاول في غزة استعادة المبادرة من منظمات متطرفة أخرى في غير مكان، ولاحظ ان التضامن العربي قائم مع الشعب الفلسطيني وليس مع حماس، التي تحولت الى ورقة في الصراع الإقليمي، وفي رأي قزي ان إسرائيل تريد قرارا دوليا مع غزة على غرار القرار 1701 مع لبنان بحراسة دولية فيما تريد حماس استعادة وهج التطرف الذي استطفته داعش في سورية والعراق والحوثيين في اليمن.

أما عن إطلاق الصواريخ من لبنان، فقد اعتبر النائب الكتائبي فادي الهبر، ان البعض يريد جعل لبنان وجنوبه ورقة للاستعمال التفاوضي لكن في الواقع ورقة متأخرة.

رئيس الحكومة تمام سلام لاحظ أمام زواره ازدياد الأمور صعوبة في لبنان، وان الأجواء غير مريحة، واعتبر ان بقاء رئاسة الجمهورية شاغرا ينعكس على كل شيء ويحول دون ان تمشي الأمور في وقت تتراكم الملفات.

وأبدى سلام خشيته من ان ينعكس ذلك على الأمن في لبنان، فحين يستشري مناخ سلبي ناجم عن شعور عام بأن مرجعية المواطن التي هي الدولة لا تنتج في ظل تعطيل السلطة التنفيذية وعرقلة قيام السلطة التشريعية بواجبها، يتحول الى التعاطي بعدم الجدية مع الدولة، ليرتد الانطباع بأن هذه الدولة غير فعالة، ورأى ان التجاوزات التي وصلت الى ذروتها الاسبوع الماضي من شأنها تعطيل آلية الحكم في ظل الفراغ الرئاسي المستمر منذ 3 أشهر.

ويذكر ان رئيس الحكومة لم يوجه الدعوة الى جلسة وزارية يوم الخميس المقبل كالعادة، وبالتالي لم يرسل جدولا بالأعمال الى الوزراء قبل 96 ساعة، كما التفاهم السائد. ولم يتوصل مع هذا الفريق الوزاري او ذاك حتى لا يقع ضحية الابتزاز السياسي. مصادر سياسية مسؤولة أبلغت «الأنباء» بان حل الإشكاليات الدستورية والسياسية القائمة في لبنان الآن، يتطلب انتخاب رئيس للجمهورية، معتبرة ان النائب ملزم بالنزول لا مجلس النواب ويكفي البلد بدعا ومبادرات.

وحول ما يطلب من البطريرك بشارة الراعي تسمية مرشح رئاسي، قالت المصادر: «ليست شغلة البطريرك تسمية أو ترشيح أحد، ولا مصلحة له بذلك».

وعن مبادرة العماد عون الهادفة الى انتخاب الرئيس من طائفته اولا ثم من عموم اللبنانيين قال: وغدا يصبح على السنة انتخاب رئيس الحكومة والشيعة رئيس مجلس النواب، واصفا ذلك بالبدع السياسية. البطريرك الراعي اكد من جهته عدم رضاه على الاطلاق بالواقع المأساوي الذي بلغ ذروته بحرمان الدولة اللبنانية من رئيس لها.

واضاف: لا يقنعنا أي مبرر من جهة الدستور والميثاق الوطني ونتائجه على مجلس النواب والحكومة المتعثرين. وسأل الراعي السياسيين وخصوصا السادة النواب الى متى يهملون واجبهم الدستوري الخطير والمشرف بانتخاب رئيس الجمهورية؟

الرئيس السابق ميشال سليمان مستقبلا وفدا اعلاميا في عمشيت امس (محمود الطويل)

مصادر لـ «الأنباء»: ليست شغلة البطريرك أن يسمي الرئيس.. ومبادرة عون بدعة سياسية

نائب من كتلة عون لـ «الأنباء»: أتوقع المزيد من التصعيد لتبرير التمديد لمجلس النواب

بيروت ـ ناجي يونس

يتوقع نائب في تكتل التغيير والإصلاح أن ترتفع وتيرة المخاطر الأمنية أكثر في لبنان قبل 20 يوليو الجاري، لدفع الأميركيين والإيرانيين إلى إحراز خطوات ملموسة من التفاهم بينهما، تحديدا بعد أن ينضج التفاهم العربي والدولي على محاربة الإرهاب في سورية والعراق.

ويقول النائب المذكور لـ «الأنباء» ان احتمال نضوج مثل هذا التفاهم يبقى مرجحا أكثر من عدم حصوله، مما يعني أن المنطقة تتجه إلى محاربة ما يسمى بـ «داعش»، الذي هو في حقيقة الأمر صناعة استخباراتية واضحة المعالم، والذي يمكن إسقاطه بسرعة مثلما بسط نفوذه سريعا في سورية والعراق.

ويشير النائب عينه إلى أن هذه المحاربة ستشمل كذلك سائر التنظيمات الأصولية، مما يدفع أكثر التقارب الإقليمي والدولي، مع أن المشروع الإيراني تلقى ضربة في العراق وسورية،وان مصير نوري المالكي ليس واضحا، فقد يبقى في موقعه، وقد يرسو الاتفاق على شخصية شعبية أخرى.

ولا يشعر النائب المذكور بأن تسلم داعش المناطق السنية في سورية والعراق إلى ما يمكن أن يسمى «طرفا سنيا معتدلا» مما يرجح والحالة هذه خروج المالكي من المعادلة.

وفي سورية لا يستبعد النائب اللبناني بروز شخصية تشبه الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، يمكن لها أن تقود الحوار المستقبلي بين السوريين والتأسيس لمرحلة مقبلة.

وفي لبنان يرى النائب المذكور أن «الكوما» ستطول، وان الجمود السياسي سيشمل كل شيء، فلا انتخابات رئاسية ولا تشريع، مع أن الجميع محكوم بإقرار قانون لإصدار سندات اليورو بوند وبإيجاد مخرج لرواتب الموظفين، إضافة إلى أن سلسلة الرتب والرواتب لن تبصر النور حتى إشعار آخر.

أما الحكومة فهي باقية إلى جانب أن الأمن ممسوك ولا خوف من تفلت الأوضاع، واللافت أن كل الأطراف حريصة على الاستقرار، وعلى حماية المؤسسات وان شكليا.

نيابيا، تتجه الأمور إلى التمديد لمجلس النواب وتتركز المباحثات على فترة التمديد.

وامنيا، تستمر المخاطر نفسها في اغتيالات وتفجيرات انتحارية، ومن المتوقع أن ترتفع الوتيرة في الأيام الأخيرة في يوليو، وان يزداد التأهب والحذر حتى نهاية الصيف ما سيساعد على تبرير التمديد لمجلس النواب قبل 20 أغسطس، موعد دعوة الهيئات الناخبة لانتخاب برلمان جديد.

ويتركز البحث على الموعد الملائم لإقرار التمديد، بما أن أطرافا بينهم التيار الوطني الحر لن تقبل بذلك، وإذا لم يوقع وزير واحد على قانون التمديد فانه يستحيل نشر هذا القانون، باعتبار أن الوزراء ملزمون بالتوقيع مكان رئيس الجمهورية.

إلا أن الطعن بقانون مماثل سيقتصر على النواب، ولن يتوافر إجماع في الوزراء على تقديم طعن باسم رئيس الجمهورية، ومكانه والتقدم به من المجلس الدستوري.

الرئيس اليمني يقيل قادة أمنيين بعد سقوط عمران بيد الحوثيين

عواصم ـ وكالات: أجرى الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي امس عددا من التغييرات العسكرية بعد يومين من استيلاء المسلحين الحوثيين على محافظة عمران شمالي البلاد.

وذكرت وكالة الأنباء اليمنية أن هادي أقال قائد المنطقة العسكرية الأولى اللواء أحمد عبدالله الصوملي وعين بدلا منه اللواء عبدالرحمن الحليلي قائدا للمنطقة قائدا للواء 37 المتمركز في وادي محافظة حضرموت شرقي اليمن.

كما أقال قائد المنطقة العسكرية السابعة اللواء محمد علي المقدشي التي تنتشر في محافظات عمران وصعدة والجوف الشمالية وعين بدلا منه اللواء محمد يحيى الحاوري.

كما شملت التغييرات عددا من قيادات الألوية العسكرية منها قائد اللواء 26 مشاه ميكا بمحافظة البيضاء جنوب غربي البلاد وستة ألوية بمحيط العاصمة صنعاء هي مجموعة ألوية الصواريخ بجانب لواء 62 مشاة ميكا ولواء في حضرموت هو اللواء 37 مدرعا.

وتأتي التغييرات استكمالا لعملية إعادة هيكلة الجيش اليمني التي نصت عليها المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وعقب تصاعد نشاط تنظيم القاعدة في محافظة حضرموت شرق اليمن وقيامه بمهاجمة عدد من المعسكرات والمنشآت الحكومية وكذلك بعد سيطرة المسلحين الحوثيين على محافظة عمران التي تبعد 90 كيلومترا عن العاصمة صنعاء.

في هذا الوقت، قال الحوثيون امس انهم أعادوا معسكرا للجيش إلى الحكومة اليمنية في محاولة لنزع فتيل التوتر الناجم عن استيلائها على عمران.

وقال المتحدث محمد عبد السلام في بيان على الموقع الإلكتروني للحوثيين إن قوة من الجيش مرسلة من صنعاء وصلت لتولي مسؤولية مقر اللواء 310 والإشراف على الوجود الأمني في محافظة عمران.

وقال حسين العزي عضو المكتب السياسي لجماعة أنصار الله ـ الاسم الرسمي للحوثيين ـ إنه تم اتخاذ جميع الإجراءات لتسهيل تسليم المعسكر إلى الجيش. ووصف هذه الخطوة بأنها جاءت نتيجة تفاهمات تم التوصل إليها مع السلطات الرسمية.

وأضاف في تعليقات نشرت على صفحته على فيسبوك ان الحوثيين على استعداد دائما لمزيد من التفاهمات بشأن إعادة الوضع في المحافظة إلى طبيعته.

وأدى استيلاء الحوثيين على عمران إلى تفاقم زعزعة الاستقرار في البلاد التي تجابه أيضا حركة انفصالية في الجنوب والخطر الذي يمثله متشددو تنظيم القاعدة في جزيرة العرب.

ليبيا: معارك عنيفة قرب مطار طرابلس وواشنطن تحذر من توسع الصراع

الدخان يتصاعد من احد الشوارع القريبة من مطار طرابلس امس (رويترز)

عواصم ـ وكالات: ذكر شهود عيان امس أن محيط مطار طرابلس الدولي شهد اشتباكات بين غرفة ثوار ليبيا وقوات أمن المطار، ما أدى إلى استهداف المطار بصواريخ غراد سقطت في أماكن متفرقة.

وأضاف الشهود، إن أحد هذه الصواريخ سقط بالمدخل الشمالي للمطار، وآخر خلف صالة الركاب بينما، سقط الصاروخ الثالث بموقف للسيارات بباحة مطار طرابلس الدولي.

وذكرت الخطوط الجوية البريطانية على موقعها الإلكتروني أنها ألغت رحلتها إلى لندن. كما ألغت الخطوط الجوية التركية رحلتها المتجهة إلى اسطنبول.

بدورها، حذرت الولايات المتحدة من أن الصراع الدائر في ليبيا قد «يتوسع ويعم البلاد بأسرها»، وحثت على سرعة التئام البرلمان الليبي الجديد.

ودعت الناطقة باسم وزارة الخارجية الأميركية جين بساكي الليبيين إلى الامتناع عن عرقلة جهود صياغة الدستور الجديد، وذلك على خلفية الانفلات الأمني المتصاعد في البلاد.

وقالت في تصريح الليلة الماضية «تشعر الولايات المتحدة بقلق عميق ازاء العنف المستشري في ليبيا والمواقف التي قد تؤدي إلى انتشار المواجهات في تلك البلاد».

وأضافت «نؤكد دعمنا لعملية التحول الديموقراطي في ليبيا، ونحث على سرعة التئام مجلس النواب الجديد في اقرب وقت ممكن».

وقالت بساكي «نؤكد الدور الحيوي الذي يقوم به مجلس صياغة الدستور الليبي في سبيل بناء البلد الجديد الذي ضحى من اجله الليبيون خلال الثورة، يجب أن يسمح للمجلس بأداء واجبه دون تدخل أو عنف».

الخبير الدستوري أكد أن ما يقال عن جلسات تشريعية ما هو إلا للتهرب من انتخاب الرئيس

حنين لـ «الأنباء»: التمديد للمجلس هو تمديد لعدم شرعيته

بيروت ـ زينة طبّارة

رأى الخبير الدستوري النائب السابق د.صلاح حنين أن مجلس النواب تحول بفعل التخاذل الموجود على مقاعده، الى مسرح للمزايدات الشعبوية والمبارزة بالهرطقات الدستورية ذات المصالح الشخصية والحزبية، معتبرا انه ومنذ انتهاء ولاية الرئيس سليمان ودعوة الرئيس بري المجلس للالتئام في الخامس والعشرين من ابريل الماضي، لم يعد امام المجل سوى مهمة وحيدة هي انتخاب رئيس للجمهورية فقط لا غير، وأن ما يقال عن جلسات تشريعية في مواضيع وطنية طارئة وضرورية على الرغم من خطورتها الاجتماعية والأمنية والاقتصادية، ما هو إلا انتهاك فاضح وصارخ للدستور، وهرطقات موجعة للتهرب من واجب انتخاب الرئيس.

ولفت حنين في تصريح لـ «الأنباء» الى ان اكثر ما يدعو للحزن والأسف، هو ان المجلس النيابي نام طيلة السنوات الخمس الماضية، ليستفيق على مصالح الوطن والشعب وموظفي الدولة في زمن يمنعه فيه الدستور من عقد جلسات تشريعية وكل أنواع الجلسات ايا يكن عنوانها ما لم تكن لانتخاب رئيس للجمهورية، مؤكدا بالتالي ان على المجلس النيابي رئيسا ومكتبا وأعضاء ان يعي أنه لا اولوية سوى اولوية انتخاب رئيس للبلاد، ولا امور طارئة ووطنية سوى إعادة وضع عجلة الدولة والمؤسسات الدستورية على سكتها الصحيحة من خلال انتخاب الرئيس، على ان يتفرغ بعد إتمام واجبه الوطني للنظر في مصالح الناس والمواطنين وحقوق الموظفين والمعلمين.

وردا على سؤال حول دستورية التمديد المرتقب والحتمي للمجلس النيابي، اكد حنين ان مجرد التفكير في التمديد للمجلس هو تمديد التزوير للوكالة لا بل اعادة اغتصاب ارادة الشعب صاحب الحق الحصري بتوكيل المجلس، بمعنى آخر يعتبر حنين ان التمديد للمجلس هو تمديد لعدم شرعيته التي اكتسبها بفعل التمديد لنفسه في المرة الأولى، خصوصا انه ليس هناك اسباب قاهرة تجيز له الاقدام على فعل مماثل، وما الذريعة الامنية التي يلوح بها البعض سوى وسيلة للتغطية على تقاعس المجلس في اقرار قانون انتخاب جديد قبل 25 ابريل الفائت، وعلى تقاعس الحكومة في إصدار مرسوم تشريعي بقانون الانتخاب في ظل وجود مانع دستوري يمنع المجلس النيابي من التشريع. وبناء على ما تقدم، وردا على سؤال حول شرعية الرئيس العتيد الذي سينتخبه مجلس غير شرعي بفعل التمديد لنفسه، لفت حنين الى ان التمديد لمجلس النواب غير شرعي من وجهة نظر القانون، إنما في الواقع هو حالة موجودة لا مفر بالتالي من التفاعل معها والتسليم بتشريعها للقوانين، تماما كالرئيس إلياس الهراوي الذي لم يكن من وجهة نظر قانونية رئيسا للبلاد خلال ولايته الممددة، لكنه كان رئيسا بحكم الامر الواقع ومعترفا به دوليا، وكذلك كان اميل لحود طيلة تسع سنوات رئيسا بحكم الواقع وليس بحكم القانون، مستخلصا بالقول ان اي رئيس ينتخبه المجلس النيابي الحالي الممدد لنفسه سيكون رئيسا غير شرعي من وجهة نظر القانون، لكنه في المقابل سيكون رئيسا لكل لبنان بحكم الامر الواقع وستعترف به المجموعة الدولية قاطبة.

وذكر حنين أن انتهاك الدستور بدأ بانتهاك مكتب المجلس للنظام الداخلي حيث حصر بنفسه عملية تفسير النصاب الدستوري ما اذا كان ثلثي اعضاء المجلس ام النصف زائدا واحدا، مشيرا الى ان المؤسستين الوحيدتين المخولتين تفسير الدستور في الدول الديموقراطية، هما: اما المجلس الدستوري اذا كان قد اعطي في نظامه الداخلي هذه الصلاحية، وإما مجلس النواب، لكن وبما ان المجلس الدستوري في لبنان قد انحصرت صلاحيته فقط في البت في الطعون ودستورية القوانين، يكون المجلس النيابي ملتئما، بنصابه القانوني اي النصف زائدا واحدا، صاحب الحق الحصري بتفسير الدستور وعليه يعتبر حنين ان الرئيس بري وأعضاء مكتب المجلس ارتكبوا بالأساس خطأ دستوريا وقانونيا جسيما باختصارهم ارادة مجلس النواب وانفرادهم في تفسير المادة الدستورية وتحديدهم نصاب الجلسة بالثلثين.

وأضاف حنين انه وبغض النظر عن منع النواب من ممارسة حقهم في تفسير الدستور، فالرئيس بري تابع ارتكابه للأخطاء من خلال عقد جلسات شهرية لانتخاب رئيس في وقت ان الدستور ينص على انعقاد المجلس حكما بعد انتهاء ولاية الرئيس وإبقاء جلساته مفتوحة الى حين انتخاب رئيس للجمهورية وبنصاب النصف زائدا واحدا، الا ان ما فعله الرئيس بري هو انه ربط انتخاب الرئيس بالتسوية وسمح لنظرية الثلث زائدا واحدا، بأن تعطل العملية الانتخابية، لافتا الى انه لا يحق للرئيس بري ولمجرد انه منتخب من قبل النواب رئيسا للمجلس النيابي، ان يختصر عملية انتخاب الرئيس بما يرتئيه دون العودة الى الآلية الدستورية، فالرئيس بري يدير الجلسات ويحضر جدول الأعمال ويحدد المواعيد ضمن الزمن الدستوري، لكنه نائب مثله مثل سائر النواب وله رأيه كما للآخرين آراؤهم، وإلا فليصار الى إلغاء المقاعد النيابية ولينتخب الرئيس بري وحده ومعه اعضاء هيئة المكتب الرئيس العتيد.

د. صلاح حنين

بري أخطأ في قراءة الدستور وربط انتخاب الرئيس بالتسوية